

مجلة العلوم القانونية والاجتماعية

Journal of legal and social studies

Issn: 2507-7333

Eissn: 2676-1742

رواندا بعد الحرب الأهلية: من بناء الدولة إلى التنمية الشاملة

Rwanda after the civil war: From State- Building to inclusive Development

فتيحة مقداد* ، أستاذة محاضرة قسم "أ"

كلية الحقوق والعلوم السياسية: جامعة عبد الرحمان ميرة- بجاية (الجزائر)

تاريخ النشر: 2023/09/01

تاريخ القبول: 2023/08/01

تاريخ ارسال المقال: 2023/06/01

*المؤلف المرسل

الملخص:

تعد التجربة الرواندية من أهم النماذج التي قد تلهم الكثير من الدول التي عانت وتعاني من ويلات الحرب والأزمات الداخلية والخارجية، وذلك لما حققته من إنجازات اقتصادية وسياسية واجتماعية سمحت بتحقيق معدلات تنمية مرتفعة جعلت منها قوة اقتصادية لا يستهان بها في إفريقيا كما أصبحت تعتبر من الاقتصاديات الأكثر نمواً في العالم، هذا رغم ما مرت به من ظروف مأساوية كان أشدها الحرب الأهلية التي تعرضت لها والتي تُعد الأعنف في تاريخ إفريقيا لما تسببت فيه من انعدام للاستقرار السياسي، وانحيار تام للاقتصاد وتدمير شامل للبنية التحتية للدولة ما كان سبباً في معاناة طويلة للشعب الرواندي، فالإرادة السياسية والحكم الرشيد الذي حظيت به رواندا لأكثر من عشرين عاماً جعلها تسير بخطوات ثابتة ومدرسة نحو تحقيق معجزة حقيقية في التغيير والإصلاح دفعت بعجلة التنمية ووضعت رواندا على سكة الاستقرار والازدهار نحو مزيد من التطور مستقبلاً.

الكلمات المفتاحية: رواندا _ الحرب الأهلية _ التنمية

Summary:

The Rwandan experience is one of the most important models that may inspire many countries that have suffered and are suffering from the scourge of war and internal and external crises, due to its economic, political and social achievements that allowed achieving high development rates that made it an economic force to be reckoned with in Africa, as it became considered one of the most developed economies in the world, this is despite the tragic conditions it went through, the most severe of which was the civil war that it was exposed to, which is the most violent in the history of Africa because of the political instability it caused, the complete collapse of the economy and the comprehensive destruction of the state's infrastructure, which was the cause of long suffering for the Rwandan people. The political and good governance that Rwanda enjoyed for more than twenty years made it take steady and deliberate steps towards achieving a real miracle of change and reform that pushed the wheel of development and put Rwanda on the path of stability and prosperity towards further development in the future.

Keywords: Rwanda, civil war, development.

مقدمة:

عاشت رواندا فترة عصيبة من تاريخها في نهاية القرن الماضي، فقد وقعت فيها حرب أهلية تعد من بين أكثر الحروب دموية وعنفا في أفريقيا، قضت على ما يزيد عن المليون من الضحايا كان أغلبهم من المدنيين الأبرياء، تسبب فيها الاقتتال الذي وقع بين قبيلتي الهوتو والتوتسي اللتين زرع بينهما الاستعمار العداء والفرقة بحيث أصبح التعايش بينهما مستحيلا، هذا بالإضافة لتدخل بعض الدول الإقليمية والغربية التي عملت هي الأخرى على مساعدة ودعم طرف على حساب الآخر مثل أوغندا، الكونغو، بلجيكا، فرنسا، وأمريكا هذه الأخيرة التي كانت تدخلاتها في الغالب بدافع حماية مصالحها الإستراتيجية في منطقة البحيرات الكبرى تحت غطاء إنساني، وهو الأمر الذي ساهم بشكل كبير في حدة اشتعال تلك الحرب التي دمرت البنية التحتية للبلاد وأدت إلى انعدام الأمن وفقدان السيطرة على زمام السلطة ما تسبب في فوضى عارمة وعدم استقرار سياسي واقتصادي أدى إلى هجرة جماعية للسكان إلى دول الجوار .

رواندا وبفضل الحكم الرشيد والرغبة الشعبية القوية في الخروج من دائرة العنف الذي لم يجلب للبلاد إلا الخراب والموت تمكنت من تبني رؤية جديدة مفادها التخلص نهائيا من مخلفات الحرب الأهلية وأسبابها، وإنشاء مصالح وطنية تهدف إلى إشراك الجميع في تحقيق تنمية مستدامة شاملة تعود بالاستقرار والرفاه على أبناء رواندا، وذلك من خلال تبني سياسة الإصلاح الشامل والتخطيط المحكم والبعيد المدى بحيث استطاعت في العقدين الأخيرين تحقيق إنجازات اقتصادية وسياسية هائلة جعلت من رواندا دولة متقدمة، وتأسيسا لما سبق نطرح الإشكالية التالية:

كيف نجحت رواندا في أن تصبح تجربة يُحتذى بها في تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة بعد عقود من الحرب والتخلف؟

للإجابة على الإشكالية المطروحة تم وضع الفرضيات التالية :

- طي صفحة التمييز العنصري وتحقيق المصالحة الوطنية كان أولى الأولويات لبداية الإصلاح والمضي في التنمية.
 - الحكم الرشيد والتخطيط البعيد المدى ساهما بشكل رئيس في تحقيق التنمية المستدامة.
 - الاستثمار في الفرد بالتركيز على التعليم والصحة كان من أولويات البرنامج التنموي في رواندا.
 - محاربة الفساد على كل المستويات مهمة يتقاسمها الفرد والدولة لتفادي عرقلة المخطط التنموي.
 - تشجيع الاستثمار الأجنبي ضرورة حتمية لتحقيق معدلات نمو عالية في رواندا.
- اعتمدت هذه الدراسة على كل من منهج دراسة الحالة الذي حددنا من خلاله رواندا كنموذج وبيننا خصوصياتها، وعلى المنهج التاريخي الذي درسنا من خلاله تتابع الأحداث التاريخية وتسلسلها الزمني، كما تم انتهاز المنهج التحليلي وذلك من خلال تفكيك الأحداث والتطورات وربطها ببعضها وتفسيرها للوصول إلى نتائج مضبوطة ودقيقة، كما واستعنا باقترب علاقة الدولة بالمجتمع.

تهدف هذه الدراسة إلى الاستفادة من التجربة الرواندية باعتبارها تجربة إفريقية رائدة أمنيا، سياسيا واقتصاديا حيث استطاعت هذه الدولة التي حطمتها الحرب الأهلية والنزاعات الداخلية من أن تعيد بناء الدولة والمجتمع وتحقق

مؤشرات تنموية مذهلة رغم ضعف إمكانياتها، فمن المهم بمكان توضيح الآليات التي تم انتهاجها من أجل النهوض بالدولة بعد الدمار الشامل الذي عانت منه على جميع المستويات، لأن معرفة الكيفية التي تم بها إعادة بناء المجتمع والدولة في رواندا هو أمر هام وملهم لكثير من الدول التي ترغب في الخروج من نفس الوضع الذي كانت عليه رواندا.

من أجل حل الإشكالية المطروحة وفهم صلب الدراسة تم تقسيمها إلى مبحثين: مبحث يتعلق بتطور الأحداث التي تسببت في تأزم الأوضاع في رواندا، أما المبحث الثاني فيتطرق إلى تحديات التنمية والإصلاح السياسي والاقتصادي في رواندا بعد الحرب، وخاتمة

المبحث الأول: تطور الأحداث التي تسببت في تأزم الأوضاع في رواندا

تقع رواندا في وسط القارة الأفريقية إلى الجنوب من الدائرة الاستوائية، ضمن نطاق هضبة البحيرات الكبرى، عاصمتها كيجالي، تحدها من الشمال أوغندا ومن الجنوب بوروندي، أما من الشرق فتتنزانيا ومن الغرب جمهورية الكونغو الديمقراطية، تقدر مساحتها الإجمالية بـ 26.338 كم مربع، ولغتها الرسمية هي الكينيا رواندية 93.2٪، بالإضافة للغات رسمية أخرى وهي الفرنسية والإنجليزية، نظام الحكم فيها كان نظام المملكة الهرمي المبني على التسلسل الاجتماعي¹

المطلب الأول: خلفيات النزاع في رواندا

تعرضت رواندا للاستعمار الأجنبي حالها كحال أغلب دول إفريقيا مما عرض مواردها الطبيعية للاستنزاف وشعبها للاستغلال فترة طويلة من الزمن، وما زاد من معاناتها وسوء أوضاعها أنها تعرضت للاستعمار مرتين، حيث استعمرتها ألمانيا في المرة الأولى ثم بلجيكا في المرة الثانية، هذه الأخيرة التي لم تتوانى كسابقتها عن اتباع كل السبل التي تضمن لها فرض هيمنتها الكاملة والتي كان أهمها سياسة زرع الفتنة والفرقة بين أفراد الشعب.

الفرع الأول: تأثيرات الفترة الاستعمارية على رواندا

مرت رواندا بفترة عصيبة جدا من تاريخها أصبحت فيها ساحة للاقتتال الطائفي والأزمات المتوالية التي كان الاستعمار سببها الأساسي، حيث تعرضت للاحتلال من طرف كل من ألمانيا وبلجيكا اللتين استنزفتا ثرواتها وزرعتا فيها الفتنة والأزمات، فهما لم تتوانيا عن اتباع كل السبل لإحكام السيطرة عليها وارضاخ شعبها.

أولا: الاستعمار الألماني لرواندا

منح مؤتمر برلين لعام 1884 الحق لألمانيا على رواندا، هذه الأخيرة التي أصبحت رسميا جزء من ألمانيا في عام 1885 في عهد "أوتو فون بسمارك"²، حيث تم تعيين حاكم عام عليها يتولى الحكم وإدارة الشؤون الداخلية من خلال قانون المستعمرات الصادر عام 1886 الذي يسيروها وينظم شؤونها، وقد عملت في هذه الفترة على الاستفادة من وجودها في رواندا وقد اعتمدت في تحقيق ذلك على تأييد الحكام المحليين لها، وعلى شركاتها الكبرى التي تولت مهمة استنزاف ثروات البلاد والتحكم في الاقتصاد تحكما كليا، وسياسة التغلغل المنهج التي أوكلت لجمعيات خاصة كجمعية الاستعمار الألماني التي تعمل على زرع الفتنة وتغذية الخلافات بين فئات الشعب ومحابة طرف على حساب طرف آخر كتمييزها للتوتوسي على الهوتو وباقي الأعراق³، كما أولت اهتماما بالغا بزرع أفكار

وثقافات دخيلة على المجتمع الرواندي من خلال سعيها لإحداث تغييرات جذرية على الثقافة والدين كنشرها لتعاليم الدين المسيحي، وقد استمر وضع هذه المستعمرة على ما هو عليه إلى غاية اندلاع الحرب العالمية الأولى وخروج ألمانيا منها مهزومة ومعاقبة، وهو ما لم يسمح لها من إكمال مخططاتها حيث تم حرمانها من مستعمراتها في قارة إفريقيا ومنه جاء قرار عصبة الأمم بنقل حكم رواندا إلى بلجيكا.

ثانيا: الاستعمار البلجيكي لرواندا

قسمت معاهدة فرساي المستعمرات الألمانية على الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى وقد كان لبلجيكا نصيب منها حيث أصدرت عصبة الأمم في عام 1924 الولاية الرسمية لبلجيكا على رواندا فكان عليها المساهمة في تنمية المنطقة وإعدادها من أجل الاستقلال لكن الحقيقة أن الوجود البلجيكي في رواندا لم يكن إلا استعمارا بما أنها قامت باستغلال المنطقة مركزة في سبيل تحقيق ذلك على زرع الفتنة بين القبائل وتغذية الخلافات بانتهاجها لسياسات تمييزية تقوم على تفضيل أقلية التوتسي على أغلبية الهوتو في كل شيء⁴، حيث قام المستعمر بتولية التوتسي المناصب العليا في الدولة ومنحهم عدة امتيازات على خلاف الهوتو الذين تمت معاملتهم معاملة دونية. لم تمنح بلجيكا الاستقلال لرواندا إلا في 1 يوليو من سنة 1962 بعدما خرجت الأمور عن السيطرة بالنسبة للمستعمر البلجيكي إثر دخول البلاد في دوامة غير مسبقة من العنف المسلح في خمسينيات القرن الماضي بعد ثورة أغلبية الهوتو على نظام الحكم الملكي الذي تمثله أقلية التوتسي وتنحيتهم عن الحكم ونفي أغلبهم وفرار البقية نتيجة العنف الذي مورس عليهم، ليتم إنشاء رواندا الجمهورية.

الفرع الثاني: الانزلاق إلى العنف

شهد الوضع بين الهوتو والتوتسي بحلول منتصف القرن الماضي تحولا خطيرا تسببت فيه الفتن والثغرات التي زرعها المستعمر، ما أدى إلى بداية ثورة الهوتو عام 1959 ضد النظام القائم الذي كان يسيطر عليه التوتسي⁵، قام الهوتو على إثرها بإزاحة التوتسي عن السلطة ما تسبب في أعمال عنف خطيرة أدت إلى مقتل الآلاف من التوتسي ونفي ما تبقى منهم إلى الدول المجاورة مثل تنزانيا، أوغندا، الكونغو، بورندي، حيث تقدر بعض المصادر أعداد الفارين خلال تلك الفترة حوالي 185 ألف لاجئ تقريبا، وفي 25 سبتمبر من سنة 1961 تم تنظيم انتخابات عامة تحت إشراف الأمم المتحدة⁶، صوت فيها نحو 81.2% من الناخبين لصالح إلغاء النظام الملكي، وتم الإعلان عن قيام النظام الجمهوري لتحصل رواندا على الحكم الذاتي في شهر ديسمبر من نفس السنة تمهيدا لاستقلالها في 01 جويلية 1962 وتم الإعلان عن "غريغوار كايباندا" كأول رئيس لجمهورية رواندا، وقد تأسس في عهده نظام عنصري جديد قائم على اضطهاد التوتسي وحرمانهم من حقوقهم، الأمر الذي أدى إلى الإطاحة به إثر انقلاب عسكري قاده قائد الجيش "جوفيناها ياريمانانا" في جويلية 1973، الذي سرعان ما تحول إلى دكتاتور، لكنه غير سياسته بعض الشيء بسبب الضغوط الدولية الداعية للتحويل الديمقراطي حيث فتح المجال للتعددية الحزبية وأصدر دستورا جديدا للبلاد⁷، وقد واجهت رواندا في عهده تحديات داخلية وخارجية، كان أهمها خطر التوتسي المهجرين إلى البلاد المجاورة الذين لم ينسوا الاضطهاد الذي تعرضوا له وبقوا لسنوات ينظمون أنفسهم بقيادة الجبهة الوطنية الرواندية (FPR) وينتظرون الفرصة للعودة إلى بلدهم رواندا⁸.

عرفت رواندا أواخر الثمانينات وبداية التسعينات عدة اضطرابات بعضها داخلية وأخرى خارجية، وقد اغتنمت الجبهة الوطنية الرواندية الفرصة وقامت بمحجمها الأول في الفاتح من أكتوبر 1990 على الحكومة الوطنية بقيادة الهوتو وقد كان رد الرئيس "هابياريمانا" عنيفاً جداً عليها خاصة على التوتسي المتواجدين على التراب الرواندي، واستمرت الهجومات إلى غاية سنة 1993 أين تم توقيع اتفاقية "أروشا" للسلام بتنزانيا التي تضمنت أساساً مسألة وقف إطلاق النار، إلا أنها لم ترى النور وذلك بسبب إسقاط طائرة الرئيس الرواندي "هابياريمانا" الأمر الذي أدى إلى اشتعال الحرب من جديد في 6 أبريل 1994 على الأراضي الرواندية بين الجبهة الوطنية الرواندية والحكومة المؤقتة التي تم تنصيبها إثر مقتل الرئيس الرواندي.

المطلب الثاني: الحرب الأهلية

أدى النزاع الطائفي في رواندا إلى وقوع مجازر في مراحل مختلفة من تاريخها كان أولها في عام 1959 والتي قام بها الهوتو ضد التوتسي، تلتها مجزرة أخرى في سنة 1990 عندما هاجم التوتسي اللاجئون في أوغندا تحت لواء الجبهة الوطنية الرواندية القوات الحكومية الرواندية بقيادة الهوتو واستمرت المعارك من حين لآخر إلى غاية 1993 أين وُقعت اتفاقية "أروشا" للسلام التي تضمنت وقف إطلاق النار، والتي لم تفعل بسبب عودة القتال من جديد سنة 1994 إثر اغتيال الرئيس الرواندي وهو الوضع الذي استمر إلى أن أسفر عن إبادة جماعية ذهب ضحيتها أكثر من مليون شخص و تشرد الآلاف، ناهيك عن ملايين الفارين إلى دول الجوار وهذا في غضون 100 يوم فقط⁹، مما خلف في النهاية أكبر كارثة إنسانية شهدها القرن العشرين انعكست سلباً على رواندا والدول المجاورة لها.

الفرع الأول: مجريات الحرب الأهلية

إثر حادثة اغتيال الرئيس الرواندي "هابياريمانا" بدأت حملة إبادة شاملة ضد التوتسي تحت إشراف المسؤولين في العاصمة والأقاليم وعلى يد قوات الحرس الرئاسي وميليشيات الحزب الحاكم السابق (الحركة الثورية القومية من أجل التنمية والديمقراطية)، وحزب الائتلاف من أجل الدفاع عن الجمهورية وجماعات مسلحة أخرى، وقد تم في بداية الأمر استهداف القادة السياسيين والمدنيين النشطاء في حقوق الإنسان و الصحفيين والقساوسة والرهبان، ثم صدرت أوامر بتصفية وذبح أي فرد من التوتسي بيدي أية مقاومة أثناء اعتقالهم وتخريب ممتلكاتهم، في نفس الوقت بدأ التوتسي المتواجدون على الحدود في شن هجومات مضادة ما أدى إلى اشتعال مذابح كبيرة وتزايد أعداد الضحايا مع استمرار الاقتتال ليصل إلى ما يقارب المليون من الروانديين كان معظمهم من الأبرياء قتلوا على يد الهوتو المتطرفين الذين لم يرحموا حتى الهوتو المعتدلين الراضين لعمليات الإبادة ضد التوتسي، وقد كانت أشد المجازر قد ارتكبت في الشمال والغرب مقارنة بالوسط والجنوب حيث تمت إبادة جميع التوتسي تقريباً، كما تقول الإحصائيات أن عدد الضحايا من الهوتو قد وصل إلى نحو 60 ألف قتلوا من طرف التوتسي المتمردين على الحدود¹⁰، لتتوقف المجازر في منطقة الشمال بعد الاستيلاء عليها من طرف قوات التوتسي المتمردين وتجدد الإشارة إلى عدم تحرك الرأي العام الدولي لإيقاف هذه المجازر في بدايتها بل أن كل التدخلات كانت لدعم طرف ضد الآخر ما أدى إلى زيادة الاحتقان.

توالى انتصارات التوتسي على يد الجبهة الوطنية بشمال ووسط البلاد وكان كل نصر عسكري يحرزه التوتسي على الحدود تقابله مذابح ضد التوتسي الأبرياء المتواجدين داخل البلاد¹¹، ليتمكن المتمرّدون من السيطرة على العاصمة "كيغالي" وعلى مقر الحكومة، لتؤكد هزيمة الحكومة المؤقتة بقيادة الهوتو رغم التدخل الفرنسي الفاشل لدعمها، ثم توالى الانتصارات في شمال وغرب البلاد على يد الجبهة الوطنية حيث سقطت عدة مدن وفي تطور سريع تمت هزيمة ميليشيات الهوتو والجيش الرواندي وأعلن عن وقف إطلاق النار في 18 جويلية.

الفرع الثاني: تداعيات الحرب الأهلية

بعد الإعلان عن وقف إطلاق النار في 18 جويلية من سنة 1994، تم في اليوم الموالي تشكيل حكومة مؤقتة جديدة في العاصمة كيغالي وذلك وفقا لاتفاقية آروشا للسلام ولكن دون إشراك الحزب الحاكم السابق، حيث استحوذت الجبهة الوطنية على كل الحقائب الوزارية في الحكومة وعلى مقاعد الحزب الحاكم السابق في البرلمان، ورغم أن السلطة كانت بيد التوتسي إلا أنه وفي أواخر شهر جويلية من سنة 1994 تم تنصيب "باستور بيزيمونغو" لرئاسة الجمهورية وهو من الهوتو المعتدلين، وكانت هذه خطوة هامة لتهدئة الوضع وبداية المصالحة بين الأطراف المتنازعة، كما كسبت الجبهة الوطنية من خلالها الدعم الداخلي والإقليمي والعالمي لكونها أثبتت حسن نيتها ورغبتها في بناء مستقبل أفضل لرواندا.

لقد خرجت رواندا من تجربة الإبادة الجماعية والحرب الأهلية، وهي في حالة مأساوية، سواء سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا أو ببيكولوجيا حيث تفكك المجتمع الرواندي نتيجة القتل والتشريد والنفي، فآلاف الروانديين قد نفوا إلى الدول المجاورة حيث ذكرت الإحصائيات أن هذا الصراع أدى إلى نزوح أكثر من 2 مليون رواندي إلى المناطق المجاورة، فبعد حادثة سقوط طائرة الرئيس الرواندي بلغ عدد الروانديين من التوتسي الذين عبروا حدود تنزانيا خلال 24 ساعة فقط 250 ألف حسب المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، وفي الوقت الذي زاد فيه تقدم الجبهة الوطنية إلى العاصمة وإحكام سيطرتها عليها في نهاية الحرب زاد تدفق اللاجئين من الهوتو حتى وصل عددهم نحو 4,2 مليون لاجئ¹².

لقد خلفت الحرب أيضا أكثر من 34 % من الأرمال، و300 ألف بدون مأوى، وأكثر من 10 % من السكان يعانون من الجوع، وحوالي 340 ألف طفل يحتاجون إلى تكفل عاجل، كما حدثت تغيرات على القيم والأعراف في المجتمع الرواندي بأن أصبح الناس أكثر قسوة وبرودة في المشاعر مع ميول شديدة نحو العنف، بالإضافة لفساد الأخلاق وارتفاع مؤشرات الجريمة والفساد، كما عانت رواندا من انهيار اقتصادها خاصة وأن الحكومة السابقة الفارة من البلاد أخذت معها أموال الخزينة العمومية ووسائل النقل والاتصالات، كما عانت رواندا من تلف المحاصيل الزراعية إما بسبب الحرائق المفتعلة أو بسبب عدم التمكن من جمعها بسبب ظروف الحرب وندرة العمال، الأمر الذي أدى إلى نقص كبير في الغذاء، هذا بالإضافة إلى التهديد الأمني الذي تشكله الحكومة الفارة التي فر معها آلاف المقاتلين من الميليشيات والجيش.

رغم الدمار الكامل والانهيار الذي مس كل القطاعات إلا أن طموح وإرادة المناضلي الجبهة الوطنية كانا أقوى من المأساة التي كانوا في مواجهتها فهم لم ينتظروا طويلا للبدئ في العمل الجاد والمنهج لإعادة بناء وإعمار البلاد

والمضي بعجلة الاقتصاد نحو التطور والازدهار بأفكار وخطط وسواعد الروانديين أنفسهم، حيث بدأت في تغيير الهياكل الاقتصادية والاجتماعية، والقيام بسلسلة من المشاريع السياسية والاقتصادية والاجتماعية الهائلة، والاهتمام بتطوير القطاع الزراعي الذي يعد عصب الاقتصاد الرواندي¹³، كما وتطمح لتغيير سلوك الأفراد لبناء المواطن السوي المتحضر المحب لوطنه والمتقبل للآخر بعيدا عن العنصرية والتطرف.

المبحث الثاني: تحديات التنمية في رواندا بعد الحرب

بمجرد انتهاء الحرب الأهلية ومع اقتناع القيادة السياسية بأن الانتظار والتأخير في عملية إعادة بناء الدولة من شأنه أن يعيدها إلى مستنقع الحرب الذي كانت فيه، بدأت محاولات الإصلاح التي حدثت في عهد الرئيس "باستور بيزونغو" والذي لم يتمكن من الاستمرار طويلا حيث قدم استقالته بعد أربع سنوات فقط من الحكم اثر تعرضه لضغوط شديدة، لتبدأ الحركة الحقيقية نحو التنمية في فترة حكم خليفته الرئيس "بول كاغامي" الذي تولى الحكم سنة 2000 بعد أن تمت تزكيته من طرف البرلمان، وهو على رأس السلطة منذ ذلك الحين إلى وقتنا الحالي، وهو التحول الذي سنتطرق إليه في هذا المبحث من خلال تناولنا لكل الإصلاحات التي دفعت بعجلة التنمية والتي من أبرزها التوجه نحو بناء الدولة كمطلب أول ثم الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية كمطلب ثاني.

المطلب الأول: التوجه نحو بناء الدولة

خلال الفترة الانتقالية التي تلت نهاية الحرب الأهلية التي كان لها بالغ الأثر في بلورة الحياة السياسية في رواندا، توجهت الدولة لإعادة بناء نظامها السياسي وهيكله مؤسساته، مركزة على مبدأ سيادة القانون بما يسمح بالمساواة بين كل مواطنيها في الحقوق والواجبات واحترام حقوق الإنسان ومحاربة كل ما من شأنه المساس بوحدة الشعب أو ضرب أمن واستقرار الدولة، كما ركزت على مكافحة الفساد على كل المستويات واعتماد اللامركزية، ليتم اثر استفتاء شعبي سنة 2003 تبني دستور جديد لرواندا أسس لدولة القانون وأكد على التوجه الديمقراطي للدولة من خلال إقراره لمبدأ سيادة القانون وحمايته للحقوق والحريات الفردية وحقوق الإنسان عموما كما سمح بالتعددية الحزبية ونصّ على مبدأ الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية والتعددية الحزبية واعتماد الانتخابات كوسيلة للتداول السلمي على السلطة¹⁴، وقد كان الهدف من وضع هذا الدستور أساسا تجريم التمييز بين الهوتو والتوتسي والقضاء على كل أشكال التمييز الأخرى وكل ما من شأنه إدخال البلاد في نزاع عرقي جديد¹⁵.

الفرع الأول: إنجازات الإصلاح السياسي في عهد الرئيس بول كاغامي

لم يكن الرئيس "بول كاغامي" بعيدا عن مراكز صنع القرار قبل سنة 2000 فقد ترأس خلال الحرب الأهلية الجبهة الوطنية الرواندية العسكرية، ثم حزبها لاحقا، كما شغل منصب نائب الرئيس منذ انتهاء الحرب منتصف التسعينات، ليتولى أخيرا منصب رئاسة الجمهورية بعد استقالة الرئيس السابق "باستور بيزونغو".

عمل "كاغامي" في بداية حكمه على بناء دولة القانون التي استهدف من خلالها تحقيق الأمن والاستقرار السياسي، كما ركز من خلال الدستور الجديد لسنة 2003 على إعادة هيكلة المؤسسات العليا للدولة بما يسمح بتحقيق ذلك، وقد استهدف "كاغامي" تعزيز الحكم الرشيد وتحقيق تنمية مستدامة تسمح من جهة بتحسين المستوى المعيشي والاستجابة الجيدة لاحتياجات المواطنين ومن جهة أخرى تقديم خدمات تتسم بالكفاءة والفعالية،

معتمدا في ذلك على الاستثمار في الفرد الرواندي، الذي تم الاعتماد عليه في تنفيذ المشاريع المحلية ومشاركته في سياسة محاربة الفساد التي تبنتها الدولة من خلال الصلاحيات والأجهزة التي وضعت تحت تصرفه.

كما تبنت الدولة نظام اللامركزية من خلال نقل السلطة إلى الحكومات المحلية وجعلها مسؤولة عن تعزيز الحكم الراشد والتنمية المحلية، هذا بالإضافة لبرامج الحوار الوطني التي يتم فيها استعراض التطورات الحادثة في الدولة ومقارنتها بأوضاعها السابقة لتشجيع المواطنين على مواصلة العمل من أجل بناء وطنهم، كما تم تعزيز مكانة المرأة ودورها من خلال إشراكها في التنمية ومساواتها بالرجل في الحقوق والواجبات.

الفرع الثاني: إخفاقات الإصلاح السياسي في عهد الرئيس كاغامي:

بقي الرئيس "كاغامي" في منصب رئيس الجمهورية منذ توليه الرئاسة سنة 2000 إلى الآن أي لحوالي 23 عاما، وقد قام بتعديلات دستورية سنة 2015 تسمح له بتولي الحكم إلى غاية سنة 2024 مع إمكانية الترشح لعهدتين أخريين بعدها مدة كل منهما 5 سنوات يُقترح أن تنتهي سنة 2034 ما سيجعل منه أكثر الحكام بقاء في الحكم في أفريقيا وهو ما لا يتماشى والقيم الديمقراطية القائمة على التداول على السلطة.

تعرض فترة حكم "كاغامي" لكثير من الانتقادات من حيث قمعه للمعارضة وكبحه حرية الرأي والتعبير، وفرضه لنظام رقابة صارم على المواطنين يضمن الانضباط والولاء لتفادي أي تمرد أو معارضة، هذا ويسيطر "كاغامي" على السلطتين التشريعية والقضائية، فالبرلمان يسيطر عليه الحزب الحاكم أي الجبهة الوطنية الرواندية التي ينتمي إليها الرئيس والتي تفوز بالأغلبية البرلمانية في كل الانتخابات التشريعية التي تلت انتخابات سنة 2017، هذا ويملك الرئيس حق حل البرلمان وفق دستور 2003، بالإضافة لفرض سيطرته على السلطة القضائية وقيامه باستغلال القضاء لتصفية خصومه كما حدث مع "ديان رويغارا" المرشحة السابقة للرئاسيات والتي اتهمت بالتزوير وأدخلت السجن، ما أدى إلى تعرض رواندا للانتقاد وفق مؤشر فريدم هاوس لعام 2022 وتصنيفها بأنها بلاد لا تعرف الحرية السياسية حيث سجلت في مجال الحريات الأساسية 22 من أصل 100، وفي مجال الحقوق السياسية 8 من 40، والحقوق المدنية 16 من 40¹⁶.

يستند "كاغامي" في تبرير إحكام قبضته على زمام السلطة على التهديدات الأمنية التي تواجهها رواندا فهو يرى أن بلاده مازالت تواجه تحديات تتعلق بترسيخ الأمن، وأن أي تحاون يمكنه أن يجر البلاد إلى أزمة أمنية جديدة، كما استند "كاغامي" على الإنجازات التي حققها اقتصاديا وسياسيا لإسكات الأصوات الدولية والمعارضة المنتقدة لسياسته الصارمة ولاستحواذه على السلطة.

المطلب الثاني: التوجه نحو الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي

حققت رواندا في عهد الرئيس "باستور بيزيمونغو" مستوى معقولا من الاستقرار في الاقتصاد الكلي والانضباط المالي وظهر ذلك في نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي كان إيجابيا في سنوات حكمه بالرغم من الاعتماد الكبير على المساعدات الأجنبية، إلا أن الإصلاحات الاقتصادية لم تكن كافية لتحقيق التغيير الإيجابي لعدم وجود السلام والاستقرار وانعدام الديمقراطية ووجود العنصرية¹⁷، لذلك استوجب على الرئيس "كاغامي" إدخال إصلاحات اقتصادية واجتماعية وسياسية سريعة لتفادي الوقوع في وضع مأساوي جديد.

الفرع الأول: خطط النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة

منذ أن تولى " بول كاغامي"¹⁸ رئاسة الجمهورية سنة 2000 قام بمعية حكومته بوضع استراتيجية بعيدة المدى تهدف إلى تحقيق تنمية مستدامة تُخرج البلاد من الأزمة التي تعيشها وتدفع بها لمصاف الدول المتطورة في حدود سنة 2020، حيث اعتمدت جملة إجراءات تهدف إلى تطوير الاقتصاد الرواندي بتوسيع الصناعات القائمة وتحويل الاقتصاد القائم على الزراعة إلى اقتصاد قائم على المعرفة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات، في إطار ما يسمى برؤية 2020 التي تشمل الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية لتحويل رواندا إلى بلد مزدهر.

شهدت البلاد في هذه الفترة ازدهارا وتطورا كبيرين إثر التحولات الهائلة التي أحدثتها في التنمية الاقتصادية والتخطيط، حيث تشير البيانات إلى أن معدلات التنمية سارت بوتيرة مذهلة، فقد أصبحت أحد الاقتصاديات الأسرع نموا في العالم على مدى العشر سنوات الماضية وفق صندوق النقد الدولي بمتوسط نمو يعادل 8 بالمئة سنويا¹⁹ كما اعتبرت من بين الاقتصاديات العشرة الأكثر نموا في عام 2013²⁰، وقد أشاد البنك الدولي برواندا كونها حققت تطورا مثيرا للإعجاب، كما أكد هذا الأخير أنها من أفضل الأماكن في أفريقيا لبدء نشاط تجاري.

أولت الحكومة اهتماما خاصا بالقطاع الزراعي الذي طالما اعتُبر عصب الاقتصاد في الدولة وذلك لحل مشكلة الغذاء التي وقعت فيها البلاد بعد الحرب وكذا لتطوير هذا القطاع والاستفادة قدر الإمكان من الموارد المتوفرة للدفع بالاقتصاد قدما، وقد أصبحت رواندا تمتلك إمكانيات زراعية ضخمة فهي تنتج مجموعة واسعة من المحاصيل في السهول ناهيك عن ما تنتجه المناطق الجبلية التي تتميز ببرودة المناخ وغزارة الأمطار والتي تتناسب جيدا مع زراعة القهوة والشاي والبطاطس والموز وغيرها، حيث استعانت الدولة بالخبرات الأجنبية من أجل رفع الإنتاجية التي وصلت ذروتها في الفترة ما بين 2010 إلى 2014 ما أدى إلى تحقيق الأمن الغذائي لرواندا.

لم تقتصر خطة الحكومة الرواندية على تطوير الزراعة فحسب، بل شجعت أيضا الصناعة، فاعتمدت على الاستثمار الأجنبي للوقوف بهذا القطاع، وهيأت البنية التحتية لذلك من خلال التسهيلات في إنشاء المشاريع على أراضيها، حيث وضعت رواندا قانونا جديدا عرف بنظام "الشباك الواحد" للاستثمار، الذي يمكن المستثمر من إنهاء جميع الإجراءات في مكان واحد وخلال بضعة ساعات، وقد كان لإنشاء بعض المؤسسات الحكومية دور كبير في تحقيق معدلات تنمية مرتفعة منها "مجلس تنمية رواندا" الذي أنشأ عام 2009 وهو يضطلع بمهام هامة كالحفاظ على البيئة والترويج للسياحة داخل البلاد، كما يتولى الإشراف على الاستثمارات الأجنبية والتخطيط الاقتصادي والتنموي، هذا وأسست الدولة مجلسا استشاريا للاستثمار والتطوير، أعضاؤه من الروانديين ذوي الكفاءات العليا والمنتشرين في مختلف دول العالم، وقد ألغت رواندا التأشيرة لجميع الأجانب ما شجع المستثمرين الأجانب على التصنيع في رواندا، حيث صنفها تقرير "الكوميسا" لسنة 2016 على أنها الدولة الأكثر استقطابا للمستثمرين في إفريقيا²¹، الأمر الذي أدى للدفع بعجلة التنمية حيث ارتفع الناتج المحلي في الفترة ما بين 1994 إلى 2017 من 900 مليون دولار إلى 9.4 مليار دولار أي ما يقارب 10 أضعاف، هذا بالإضافة لعمل الحكومة على تنمية القطاع الخدماتي الذي اعتبرته أحد أولوياتها لضمان اقتصاد قوي يقوم على توسيع الصادرات وجذب رؤوس الأموال

الأجنبية وخلق وظائف جديدة، وقد استطاعت أن تحقق قفزة نوعية في هذا المجال، وبدأت في تنمية صادراتها لتمثل السوق الأفريقي في مجال الخدمات.

من جانب آخر، ارتكزت إستراتيجية الحكومة على الحكم الرشيد الذي يشمل المساءلة والشفافية والكفاءة في استغلال الموارد النادرة وحسن توزيعها على القطاعات الرئيسية للاقتصاد الوطني، هذا بالإضافة لاهتمامها بمسألة مكافحة الفساد حيث تبنت شعار "عدم التسامح" مع الفاسدين مع ضمان حماية المبلغين، وأطلقت حملات توعوية واسعة لنشر الوعي بين السكان حول النتائج السلبية للفساد²²، وقد تم أيضا اتخاذ إجراءات ردعية هامة تناولها القانون رقم 2003/23 الخاص بمكافحة الفساد تخص استرداد الأموال المنهوبة وغسيل الأموال وتمويل الإرهاب، كما تم إنشاء العديد من الهيئات للنظر في قضايا الفساد على مختلف المستويات كديوان المظالم، ومكتب المراجع العام ولجنة الحسابات البرلمانية، وتجدر الإشارة إلى أن رواندا انضمت وصادقت على أغلب الاتفاقيات الدولية الخاصة بهذا الشأن.

تم دعم القطاع الخاص وزيادة دوره في المساهمة في اقتصاد البلاد²³، كما تم خلق نظام مالي ذو مصداقية ساهم في تقدم البلاد ونحضرها إثر تدفق المساعدات والاستثمارات الأجنبية وسمح بضمان ثقة الشركاء الاقتصاديين وجعل رواندا قبلة لرجال الأعمال والاستثمارات، حيث قامت الدولة بإعادة صياغة قوانين الضرائب وإعادة هيكلة السياسة النقدية لخفض التضخم مع تدخل ضئيل للدولة في سوق الصرف الأجنبي.

الفرع الثاني: التنمية المستدامة من خلال الإصلاح الاجتماعي

أعطت الدولة أهمية بالغة لإصلاح الوضع الاجتماعي الذي كان مأساويا بعد الحرب الأهلية، فكانت أول خطوة تتمثل في المصالحة الوطنية التي ستطوي من خلالها رواندا صفحة النزاع الطائفي الذي دمرها لعقود من الزمن حتى تتمكن من المضي قدما في خططها نحو التطور والازدهار، حيث قامت الحكومة الرواندية كخطوة أولى بالمصالحة بين التوتسيوالهوتو ومعاقبة كل من ساهم في نشوب الحرب بينهما وتجريم استعمال الألفاظ العنصرية والتمييزية مستقبلا، حيث أقرّ دستور عام 2003 بتجريم التمييز بين الهوتو والتوتسي، كما تمت إعادة هيكلة البنية التحتية للبلاد وتحسين الظروف الاجتماعية للسكان بالتركيز على الاستثمار في رأس المال البشري، مما أدى إلى تعاطف المجتمع الدولي و تهاطل المساعدات الخارجية عليها لإعادة إنائها.

فبالنسبة لمسألة المصالحة الوطنية فقد كانت الأولوية لتحقيق العدالة ومحكمة مجرمي الحرب حيث تم النظر في أكثر من مليون قضية وإصدار أحكام فيها في غضون عشر سنوات أمام محاكم "الجاكاكا" التقليدية التي تم إحياؤها خصيصا لهذا الشأن والتي تم إغلاقها رسميا سنة 2012، كما تم النظر في جرائم الإبادة الجماعية أمام المحكمة الجنائية الدولية والتي وجهت الاتهام لـ 93 فردا ممن خططوا وارتكبوا الإبادة الجماعية في رواندا والذين تم إصدار أحكام متفاوتة في حق 80 منهم.

كما اهتمت الحكومة الرواندية بإصلاح الأوضاع الاجتماعية حيث بدأت بالتعليم الذي جعلته إلزاميا للأطفال حيث أصبحت تشكل أعلى تعليم إلزامي لتلاميذ المرحلة الابتدائية في إفريقيا إذ تبلغ نسبة الالتزام 99%²⁴ وخصصت له ما يقارب 30% من الميزانية الوطنية السنوية ويرتبط هذا أيضا بحقيقة أن رواندا تشكل أعلى

تعليم إلزامي لتلاميذ المرحلة الابتدائية في إفريقيا إذ تبلغ نسبة الالتزام 99%²⁵ وقد أولت الدولة اهتماما خاصا بالمناطق النائية التي سعت لتوفير كل الوسائل للمتمدرسين فيها مركزة على تقنيات المعلومات والاتصالات الحديثة، وقد حققت الدولة التكافؤ بين الجنسين في مستويات الالتحاق بالمدارس الابتدائية، والثانوية، حيث التحق 85 % من الفتيات و 84 % من الأولاد بالمدارس حسب إحصائيات سنة 2019²⁶.

كما اعتمدت برامج تعليمية حديثة تهدف لصنع كوادر المستقبل في رواندا، حيث سعت الحكومة لبناء جيل حديث ومتعلم فبادرت بتزويد التلاميذ والطلاب بأجهزة كمبيوتر محمولة وتوفير خدمة الانترنت بأسعار مقبولة كما وفرت كابلات انترنت سريعة في جميع أنحاء البلاد²⁷ أما بالنسبة لقطاع الصحة فقد تم تحسين خدمات الرعاية الصحية خاصة بالنسبة للمناطق النائية التي سخرت كل الوسائل لتزويدها بما تحتاجه من دواء وعلاج حتى أن رواندا أصبحت تستخدم طائرات بدون طيار لتحقيق ذلك، كما اهتمت الدولة بضمان التأمين الصحي لمواطنيها الذي وصل لنسبة 87%. منظمة اليونيسف من جهتها أشادت بانخفاض معدل الوفيات عند الرضع إلى النصف منذ سنة 2000 والذي يعد من أهم مؤشرات التنمية في الدولة²⁸.

أولت رواندا من جهة أخرى أهمية خاصة لإشراك المرأة في الحياة الاجتماعية والسياسية في الدولة اعترافا لها بالتضحيات التي قدمتها خلال الحرب، وقد تم الاستثمار فيها أيضا لتساهم في التنمية الشاملة للبلاد فقد تم تخصيص 30% على الأقل من المناصب الرسمية في الدولة للنساء من نائبات في البرلمان وقضاة وأعضاء في الحكومة وغيرها، كما صدر قانون في 2008 يحمي النساء من كل أشكال التمييز والعنف.

خاتمة:

من خلال هذه الدراسة يتبين لنا أن التجربة الرواندية رغم الانتقادات الموجهة لمؤشر الديمقراطية فيها تعد مثالا يحتذى به وتجربة ملهمة لكثير من الدول التي تعاني من نفس الوضع المساوي الذي عاشته رواندا والذي كان من الصعب إن لم نقل من المستحيل الخروج منه لولا الإرادة السياسية للسلطة الحاكمة والرغبة الشعبية في الخروج من مستنقع الحرب الأهلية التي لم تعد عليهم إلا بالموت والدمار الكامل، فاعتماد الدولة على الحكم الرشيد ومحاربة الفساد وكل أشكال التمييز العنصري وعلى الاستثمار في الفرد الرواندي وإشراكه في التنمية هو ما دفع بالدولة إلى التطور والازدهار الاقتصادي وإلى الاستقرار السياسي والأمني، ورغم الانتقادات التي توجه إلى النظام الرواندي حول حالة حقوق الإنسان ومسألة التداول على السلطة التي يبررها النظام السياسي بالخوف من العودة لمرحلة عدم الاستقرار والانفلات الأمني الذي عاشته البلاد قبل وخلال الحرب الأهلية على اعتبار أن فترة الاستقرار والأمن التي تعيشها البلاد في الوقت الحالي لا تزال هشة وتحيط بها التهديدات من كل جانب، فالحقيقة أن الإنجازات الضخمة التي حققها "بول كاغامي" منذ نهاية الحرب الأهلية في مجال الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والسياسي تشفع له الأخطاء المرتكبة لحد الآن وتبشر بتصحيح حال الديمقراطية في هذا البلد.

ومن خلال هذه الدراسة يمكننا الخروج بهذه الاستنتاجات عن التجربة الرواندية والتي يمكن الاستفادة منها في أي تجربة مماثلة:

- ✓ أن أول خطوة تخطوها الدولة التي عانت من ويلات الحرب الأهلية هي العودة للأسباب التي أدت لاشتعال هذه الحرب والقضاء عليها من جذورها بحيث لا تعود للظهور أبداً وأفضل السبل لذلك هي المصالحة الوطنية ومعاقبة مجرمي الحرب والضرب بيد من حديد على أي طرف يريد إشعال الفتنة من جديد بتسليط أشد العقوبات عليه.
- ✓ ثاني خطوة هي إعادة هيكلة مؤسسات الدولة بما يسمح ببناء دولة القانون التي يسمو فيها القانون على الجميع.
- ✓ وبناء دولة القانون لا يكون إلا بوضع دستور يكرس للديمقراطية ويحمي الحقوق والحريات الأساسية ويسمح بالتعددية وبالفصل بين السلطات ويقر بمبدأ التداول على السلطة تجنباً للاستبداد.
- ✓ ضرورة العمل على إشراك كل فئات المجتمع في التنمية دون إقصاء لأي طرف والاستثمار في الفرد بما يسمح بالمساهمة في التنمية المحلية ومحاربة الفساد كما حصل في رواندا من خلال تمكينهم من الوسائل التي تسمح لهم بذلك.
- ✓ التركيز على المرأة وعدم إقصائها من أي قطاع من قطاعات الدولة والعمل على بناء منظومة تعليمية حديثة تقدم للطفل التعليم المناسب أينما وجد ومهما كان جنسه أو عرقه.
- ✓ وضع تشريعات تشجع على الاستثمار وتحمي المستثمرين ورجال الأعمال وتسهل تنقلاتهم، لأن الاستثمار الأجنبي وحده ما يسمح بنهضة اقتصاد حطمته الحرب ودولة مفلسة.
- ✓ الاستفادة من كل الموارد المتاحة بالشكل الذي يؤدي إلى التطور والازدهار.

الهوامش:

- ¹ - أبو العينين محمود، إدارة وحل الصراعات العرقية في إفريقيا، دار الجامعة للنشر، عمان 1998، ص 263.
- ² - يحيى بو عزيز، تاريخ إفريقيا الغربية الإسلامية من مطلع القرن السادس عشر إلى مطلع القرن العشرين، الاستعمار الأوروبي الحديث في إفريقيا وآسيا وجزر المحيط، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص 73.
- ³ - عبد الله الرزاق إبراهيم، الجذور التاريخية للصراع بين الهوتو والتوتسي في هضبة البحيرات، ندوة التوتسي وهضبة البحيرات الكبرى، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 21-22 أبريل 2002، ص 52.
- ⁴ - محمد عادل محمد سعيد شاهين، التطهير العرقي، دراسة في القانون الدولي العام والقانون الجنائي المقارن، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية 2009، ص 385.
- ⁵ - صبحي قنصوه، العنف الإثني في رواندا: ديناميات الصراع السياسي بين الهوتو والتوتسي (ندوة التوتسي وأزمة البحيرات الكبرى)، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 21-22 أبريل 2002، ص 305.
- ⁶ - محمد عادل محمد سعيد شاهين، المرجع السابق، ص 300.
- ⁷ - سامية شابوني: النزاع الرواندي بين المعطيات الداخلية والمؤثرات الدولية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلاقات الدولية، جامعة دالي إبراهيم 2009، ص 52.

⁸ - Thomas, HOMER-DIXON, Environnemental Security and Violent Conflict: The Case of Rwanda VAL PERCIVAL, Visited: (April, 23-2023 at 10:00 am), available: <https://homerdixon.com/wpcontent/uploads/2017/05/Environmental-Scarcity-and-ViolentConflict-the-Case-of-Rwanda.pdf274273>,

- ⁹- Min, REUCHAMPS, What Justice for Rwanda? Gacaca versus Truth Commission, Working Papers in African Studies, no. 259, (2008), pp.6-7
- ¹⁰- Alan, J- KIPERMAN, The limits of Humanitarian Intervention, genocide in Rwanda, Brookings Institution press Washington D.Congress, 2001, p p31-32
- ¹¹ - مسعود خوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية، الجزء الثامن، الشركة العالمية للموسوعات، بيروت. 2004، ص 175
- ¹² - علاء عبد الحميد عبد الكريم، دور الأمين العام تجاه الصراعات الداخلية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2014، ص 207.
- ¹³ - Scott, STRAUS and Lars, WALDROF, Remaking Rwanda, State Building, and Human Rights after Mass violence University of Wisconsin press , library of congress , United states of America , 2011, p 56.
- ¹⁴ - إلهام محمد الذهبي؛ بحوث ودراسات في تاريخ إفريقيا الحديث، المكتبة الأنجلو المصرية للنشر، القاهرة 2009، ص 155.
- ¹⁵- Allocative efficiency in Rwanda local governance: Does JADF1 Matter? Author: Innocent MURASI Rwanda Governance Review Good Governance and Decentralization in Rwanda Vol. VI Special Issue June, 2018, visited:(March 22-2023 at 10:00 am), availablefrom: http://www.rgb.rw/fileadmin/Publications/Rwanda_Governance_Review/Rwanda_Governance_Review_2018.pdf
- ¹⁶-Freedom in The World 2022 , Rwanda, Freedom House, visited: (April:22- 2023 at 11:00 am), availablefrom: <https://2u.pw/N58KN>
- ¹⁷- Jones, B.D, Peacemaking in Rwanda: The Dynamics of Failure London, Lynne Reiner Publishers, Inc, 2001, p13.
- ¹⁸ - بول كاغامي مواليد 23 أكتوبر 1957 من عرقية التوتسي، نشأ في أوغندا من أهم مؤسسي الجبهة الوطنية الرواندية، ساهم في وقف حرب الإبادة ضد التوتسي، يحكم رواندا من سنة 2000 وإلى غاية اليوم.
- ¹⁹-IMF(2000) “Rwanda: Recent Economic Developments”, Visited :(April,26-2023 at 10:00 am),Available from: https://www.elibrary.imf.org/view/IMF002/06059-9781451833232/06059-9781451833232/06059-9781451833232_A001.xml?redirect=true
- ²⁰- Jones and Murray, Will and Sally(2017) “Consolidating peace and legitimacy in Rwanda” Research paper:1-67 ,Visited :(April, 28-2023 at 11:00 am),Available from: <https://www.theigc.org/wp-content/uploads/2018/04/Rwanda-report.pdf>
- ²¹ - بلال النجار، التجربة الرواندية والاستفادة منها فلسطينيا، بال تينك للدراسات الإستراتيجية، 2020، ص8
- ²² - بدر حسن شافعي، رواندا بعد ربع قرن.. من الإبادة إلى الريادة، الجزيرة الوثائقية، (تاريخ الاطلاع 25 مارس 2023)، على الموقع الالكتروني: <https://2u.pw/zcVDh>
- ²³-SIDA (2004) “Aid and Growth in Rwanda” Visited:(March 22-2023 at 09:00 am), Available from: https://www.sida.se/contentassets/48e71c6c07eb450fb4793d82878d25c4/aid-and-growth-in-rwanda_1424.pdf
- ²⁴ -WB, Rwanda education country status report,2011, P:57-60, Visited:(March 06-2023 at 14:00 am), Available from: <http://documents.worldbank.org/curated/en/677741468107072073/pdf/579260SR0P11151353788B01PUBLIC10Web.pdf>
- ²⁵-Op cite, P:57-60
- ²⁶- Gender equality strategy UNDP Rwanda, 2019-2020, Visited:(March 06-2023 at 11:00 am), available from: <ile:///C:/Users/seven/Downloads/Gender%20Equality%20Strategy.pdf>
- ²⁷-Center for Security Studies: Germany (2020) “Rwanda: Kagame’s New Seven-Year Challenge”Visited:(March 11-2023 at 17:00 pm), Available from: <https://css.ethz.ch/en/services/digital-library/articles/article.html/119764/pdf>
- ²⁸ -IMF (2010) “Evaluating Government Employment and Compensation” ,Visited:(March 12-2023 at 22:00 pm),Available from :<https://www.imf.org/external/pubs/ft/tnm/2010/tnm1015.pdf>